



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية / الفكر والنظم السياسية

**مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي
في الولايات المتحدة الأمريكية
(دراسة حالة : قرار الحرب على العراق عام 2003)**

رسالة تقدم بها الطالب

حسن فلام عبد المهدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في العلوم السياسية - الفكر والنظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

فكرت نامق عبد الفحام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من سورة البقرة
الآية ﴿ 42 ﴾

إهداء

إلى أحرار الأرض

إلى الأجيال القادمة

إلى العراق مهد الحضارة والكبرياء ..

الباحث

شكر وإمّان

الحمدُ لله على عظيم نعمته ، وعزيز قدرته ، وواسع رحمته ، والشكرُ لله الذي وفقنا لهذا ... أما بعد ..

أتوجه الى صاحب المقام الرفيع أستاذنا الجليل ومشرفي على هذه الرسالة ، الأستاذ الدكتور (فكرت نامق عبد الفتاح) ، الذي بذل ما بإستطاعته وبكل نُبل ، ليوجهني الوجهة العلمية الصحيحة في مدار الدراسة، وأهداني القدر الكبير من وقته وإهتمامه ، وضمني بحفاوته العلمية والأبوية وصبره الجميل علي طيلة مرحلة إعداد الرسالة عبر ملاحظاته القيمة وتقويمه لمسار عملي في الكتابة ، حرصاً منه على جعل مشروعني بأرقى ما يكون، فله الشكر الجزيل وكل حبي وتقديري .

كما وأتقدم بخالص العرفان لعمادة معهد العلمين للدراسات العليا وجميع الأساتذة الكرام من أعضاء الهيئة التدريسية وكافة منتسبي المعهد ، الذي أثبت تميزه في رعايته وحرصه على الطلبة ليجعل منهم كوكبة خيرةً تطمح لبناء مستقبل أفضل لعراقنا العزيز .

وأتوجه كذلك بعظيم الشكر وغامر الإمتنان لأبي الروحي والفكري ، الأستاذ (فليب محمد سليم الشاوي) لما قدمه من أفكار ونصائح دعمت بشكل مؤثر سريان مجرى البحث ، الذي لولا حرصه وعطائه ودعمه لما إستطعت المضي بهذا الطريق ... مع إعتزازي وحبي .

وأقدم خالص شكري إلى أساتذتي الأفاضل في كليات العلوم السياسية بجامعة (النهرين ، بغداد ، المستنصرية) : الأستاذ الدكتور سمير جسام ، والأستاذ الدكتور طه العنبيكي ، والأستاذ المساعد سعد سلّوم ، والأستاذة علا عبد الغفور ، الذين لم يقصروا في مد يد العون والنصح، فوفقهم الله .. وأشكر جهود موظفي كل من مكتبتي جامعة النهرين وبغداد مقدراً تعاونهم وحرصهم على دعم الطلبة ، وأشكر دعم زميلتي في العمل كل من الأنستين (ثرىا وهدى) مقدراً لهما ذلك وممتناً منهما .

وأعربُ عن خالص إمتناني وجزيل شكري لجميع الأحبة ومواقفهم النبيلة والإنسانية التي حقّني بها كل من علاء زين الدين وفاطمة الشرقي وعلي الشرقي وعائلتهم الكريمة ، إذ أعجز عن رد جميلهم وكرم ضيافتهم ، وفقهم الله وأعزهم جميعاً وحفظهم من كل سوء .

وأشكرُ من أعماقي (أمي الحبيبة .. القلب الندي المعطاء ، قرّتا عيني "زهراء وفاطمة" ، خالاتي الغاليات عنوان الحب والوفاء) ، والأحبة الإعزاء ذوي المواقف الصادقة والداعمة : (عبير ، الأستاذ محمد البصري ، جعفر ، أحمد ، حسن) ، الذين لم يدخروا أي وسيلة لدعمي ومساعدتي في مواصلة هذه الرسالة وإتمامها ، حفظهم الله جميعاً لي ... وأشكر معرجاً على جهود زوجتي الحبيبة مقدراً وممتناً لكل ما بذلته من أجلي وصبرها وتحملها كافة الظروف ، حفظها الله لي وأدامها أيقونة الدعاء والحب في سمائي .

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية الكريمة
ب	الإهداء
ت	شكر وإمتنان
ث - د	المحتويات
8-1	المقدمة
72-9	الفصل التمهيدي : المجتمع المدني والسياسة الخارجية (إطار مفاهيمي)
36-10	المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني وتصنيفاته وتنوعته
17-10	المطلب الأول : مقارنة اصطلاحية لمفهوم المجتمع المدني
23-17	المطلب الثاني : العوامل المساعدة في تصنيف المجتمعات المدنية
36-23	المطلب الثالث : أنواع مؤسسات المجتمع المدني
72-36	المبحث الثاني : ماهية السياسة الخارجية ومحدداتها ومؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي
46-36	المطلب الأول : مفاهيم دلالية
60-47	المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية
72-60	المطلب الثالث : مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي
145-73	الفصل الأول : المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية الأميركية وديناميكية استثمار العوامل الداخلية والخارجية
97-74	المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية الأميركية ومؤسساتها الرسمية
84-74	المطلب الأول : تعريف وأهداف السياسة الخارجية الأميركية
91-84	المطلب الثاني : خصائص وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية

97-91	المطلب الثالث : المؤسسات الرسمية ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي
125-98	المبحث الثاني : توظيف العوامل الداخلية في مسارات السياسة الخارجية الأمريكية
105-98	المطلب الأول : العوامل الطبيعية
112-105	المطلب الثاني : العوامل المجتمعية
125-112	المطلب الثالث : العوامل التنظيمية
145-125	المبحث الثالث : تكيف السياسة الخارجية الأمريكية للبيئة الخارجية
134-125	المطلب الأول : أثر محددات البيئة الإقليمية والدولية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية
138-134	المطلب الثاني : تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في هيكل النسق الإقليمي والدولي
145-139	المطلب الثالث : دور السياسة الخارجية الأمريكية في تهيئة النظام الإقليمي والدولي
224-146	الفصل الثاني : مؤسسات المجتمع المدني ومدى فاعليتها في السياسة الخارجية الأمريكية
175-147	المبحث الأول : ماهية وطبيعة مؤسسات المجتمع المدني الأميركي
153-147	المطلب الأول : ماهية مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي
162-153	المطلب الثاني : طبيعة مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي
175-162	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في تكوين وتنويع مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي
200-175	المبحث الثاني : وسائل تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي في صنع القرار السياسي الخارجي
183-175	المطلب الأول : وسائل التأثير المباشرة

193-183	المطلب الثاني : وسائل التأثير غير المباشرة
200-193	المطلب الثالث : وسائل التأثير المدعومة من الخارج
224-201	المبحث الثالث : توظيف مؤسسات المجتمع المدني في نظام المدخلات لمؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي
208-201	المطلب الأول : مسببات التوظيف
217-208	المطلب الثاني : آليات التوظيف
224-217	المطلب الثالث : حدود تأثير مؤسسات المجتمع المدني بمخرجات مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي
310-225	الفصل الثالث : دور مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي في صناعة قرار الحرب على العراق عام (2003)
255-226	المبحث الأول : أثر المقدمات في اتجاهات المجتمع المدني الأمريكي من الحرب على العراق عام (2003)
234-226	المطلب الأول : تشكيل الخريطة الذهنية للرأي العام الأمريكي
244-234	المطلب الثاني : تشخيص النظام العراقي في السياسة الأمريكية وانعكاسه في توجهات مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي
255-244	المطلب الثالث : القرارات الأممية ضد العراق وأثرها في فاعلية مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي
282-255	المبحث الثاني : موجبات قرار الحرب على العراق عام 2003 في التفكير الأمريكي وأثره على مؤسسات المجتمع المدني
265-255	المطلب الأول : (الموجبات الفكرية) النظريات الفاعلة وأثرها في بناء دور الزعامة الأمريكية على مؤسسات المجتمع المدني
274-266	المطلب الثاني : (الموجبات الإقتصادية) الهيمنة الأمريكية على السوق العالمية

282-274	المطلب الثالث : (الموجبات الأمنية) حماية الأمن القومي الأميركي
310-282	المبحث الثالث : مستويات دعم مؤسسات المجتمع المدني الأميركي للحرب على العراق
290-282	المطلب الأول : [المستوى الأول] المنظمات الداعمة لمؤسسات صناعة القرار الخارجي بالحرب على العراق
300-290	المطلب الثاني : [المستوى الثاني] المنظمات الداعمة للحرب على العراق عام 2003
310-300	المطلب الثالث : [المستوى الثالث] دور مؤسسات المجتمع المدني الأميركي في تقييم تداعيات الحرب على العراق
317-311	الخاتمة والإستنتاجات
355-318	المصادر
A-D	ملخص باللغة الإنكليزية (Summary)

محتوى الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
25	العناصر الأساسية للحركات الإجتماعية	1
25	أطراف الحملة في الحركات الإجتماعية	2

محتوى الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
30	توزيع مراكز البحوث والدراسات على المناطق الجغرافية في العالم مع النسبة المئوية حسب إحصائية (UN) لعام 2010	1
35	نماذج من المنظمات غير الحكومية حول العالم	2
51	مستويات الإنفاق العسكري لأكبر عشر دول وفق ما نشره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي عام (2017)	3
104	الإحصائية السكانية والعمرية لسكان الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2017	4
119	أطوار الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية	5

محتوى المخططات

الصفحة	الموضوع	رقم المخطط
23	أهم أنواع الثقافات السياسية .	1
33	أهم تصنيفات مؤسسات المجتمع المدني من حيث التكوين بين المؤسسات التقليدية والحديثة .	2
46	التفاعل الدوري لعوامل صنع القرار السياسي الخارجي في الدولة .	3
50	مستويات الدعم والتأييد للشركات متعددة الجنسيات .	4
52	الأنماط العامة للقيادة .	5
53	مراحل الدعم الخارجي للقوى والجماعات المعارضة للنظام السياسي .	6
111	إحصائية بنسب أبرز المكونات المجتمعية لسكان الولايات المتحدة كل عشر سنوات بين عامي (1985-2015) .	7
167	فئات الرأي العام الأميركي من حيث إنتقال التأثير تدريجياً .	8
216	نموذج "ويتكوف" للرأي العام وتوجهاته إزاء السياسة الخارجية الأمريكية .	9
292	إحصائيات لمواقف وتوجهات الرأي العام الأميركي إزاء الحرب على العراق عام 2003 .	10
309	مستويات دعم قرار الحرب من حيث كونه قرار صائب أو خاطئ والذي أجراه مركز (Pew) في دراسة لـ(عينة) من الرأي العام الأميركي منذ آذار/مارس 2003 وحتى شباط/فبراير 2008 .	11

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد الرسالة الموسومة (مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية - دراسة حالة: قرار الحرب على العراق عام 2003) للطالب (حسن فلاح عبد المهدي) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا - قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اختصاص الفكر والنظم السياسية، وأرشحها للمناقشة.

التوقيع:

اللقب العلمي : أستاذ دكتور

الاسم : فكري نامق عبد الفتاح

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن رسالة الماجستير الموسومة (مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية - دراسة حالة : قرار الحرب على العراق عام 2003) للطالب (حسن فلاح عبد المهدي) قد جرى تدقيقها ، ومراجعتها من الناحية اللغوية ، وأصبحت ذات أسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية ، وإنها صالحة للمناقشة ، ولأجله وقعت .

التوقيع :

اللقب العلمي:

الاسم:

الكلية / المعهد:

التاريخ: / / 2019

نوصية السيد رئيس القسم العلمي

إستنادا إلى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة، أرشح رسالة الماجستير الموسومة (مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية - دراسة حالة قرار الحرب على العراق عام 2003) للمناقشة العلمية .

التوقيع :

اللقب العلمي والاسم : أ.د. محمد ياس خضير

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ : / / 2019

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة قد إطلعنا على محتويات الرسالة الموسومة بـ (مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية -دراسة حالة : قرار الحرب على العراق عام 2003) للطالب (حسن فلاح عبد المهدي) وقد ناقشنا الطالب في مضمونها ، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع الفكر والنظم السياسية وبتقدير (جيد جداً عالٍ) .

أ.م.د. عامر هاشم عواد

(عضواً)

أ.م.د. عباس سعدون رفعت

(عضواً)

أ.د. محمد ياس خضير

(رئيساً)

أ.د. فكرت نامق عبد الفتاح

(عضواً و مشرفاً)

مصادقة مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته المرقمة () في / / 2019

أ.د. زيد عدنان محسن العكيلي

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

2019 / /

المقدمة

المقدمة

مرّت المجتمعات الانسانية عبر عصور تَكونها بسلسلة من التطورات ، مستندة في ذلك إلى فاعلية حركة الفكر وإتجاهات شعوبها وعقائدها وأخلاقياتها وقيمها ، وقد وظّفت تلك المنظومات للإرتقاء بسلوكياتها وتحقيق التقدم في مسارها العملياتي ، بما في ذلك العيش بكرامة وأمن وضمن حقوق أفرادها بالشكل الأمثل ، محاولةً إسباغ نوع من الفضيلة الإنسانية ترسخه وتروج له في مسار تحقيق وضمن المشاركة المجتمعية والسياسية ، إذ لا تخلو أي من المجتمعات الحديثة من التنوع والإختلاف ، اللذين عادة ما يكونا عاملاً للقوة أو للضعف والتفتيت ، فكان لزاماً وجود بُنى مؤسسية تحفظ خصوصيتها الثقافية والمدنية وتحقق أهدافها الإنسانية ، متجسداً ذلك بمؤسسات المجتمع المدني ، التي تعد أعلى مستويات التطور البشري والحضاري، فكل أمة لها ميزاتها وإختلافاتها الفريدة ، لأنها منبثقة من رحم المجتمعات وليست منسلخة عنها ، بل هي جزءٌ حي في أنسجتها تتطور وتكبر وتتسع مع تطورها ، وتراجع وتفكك بتراجعها.

ولما كان صنع القرار السياسي يعبر عن تلبية لحاجات ومعالجات لمواقف معينة متأزمة أحياناً كمخرجات يحتاجها كل من المجتمع والدولة في الوقت نفسه ، فإن تلك المنظومات التي أشرنا لها ستحتاج إلى قنوات تهيئة وتعبئة لإعادة إنتاجها بما يتلاءم مع اللحظة الزمنية المناسبة لإستثمار البيئة المحيطة بصانع القرار السياسي وتوظيف مدخلاتها ، وهذه القنوات تتمثل بالمجتمع المدني ومؤسساته ، وما تمارسه من دور حيوي يزداد تطوراً (فاعليةً وتأثيراً) ازاء السلطات الرسمية في النظام الديمقراطي ، ويتضاءل الأمر كلما إبتعدت السلطات عن مدار الديمقراطية في إدارة شؤون الأفراد والمجتمع .

فالديمقراطية أهم الضرورات الحية لوجود المجتمع المدني ، إذ توفر الضمانات الدستورية والكيفيات القانونية والسياقات التنظيمية والمؤسسية له ، ولا تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات السياسية الداخلية فقط ، بل الخارجية أيضاً ، وفقاً لعقائدها وقيمها ومصالحها الإقتصادية أو اجنداتها الخارجية ، لتسهم بدورها في إدارة الدولة ولكن بصورة غير رسمية ، وقد تجسد ذلك ضمن هياكل مؤسسية وتنظيمية في المجتمع المدني الأميركي عبر تراتبية زمنية مضطردة ، فهو مجتمع يعبر عن تكوين طبقي وعرقي وقومي ضخم ومعقد ، وإنتمائي متعدد بحكم الهجرات ، ولأنه يجمع بين الأضداد وغير قابل للإنصهار ، فإنه في جُلّ عن الصراع وداعم لقيام وحدة قومية تطلبت وجود المؤسسات الوسيطة، التي عبرت عن دور كبير وفاعل ، مؤكدةً تمثيل أهداف ومصالح وغايات أعضائها، وسعت لنقلها إلى عامة المجتمع وإلى صانعي القرار السياسي، لتعزز وعيهم بمواطنتهم وتعريفهم حقوقهم ، وقد تحولت إلى جبهات للمدافعة عن أعضائها وعن المجتمع في حال حادت السلطة عن المسار المطلوب الذي يجب أن تكون فيه وفق ما يتجاوب ويلبي مصالحها الخاصة أو المصالح العامة .

وقد خلقت مؤسسات المجتمع المدني الأميركي بنى شاملة لها أهدافها العامة أو الحصرية بخصوصيتها والمتعلقة بجماعة ما أو فئة من فئات المجتمع الأميركي، سواء كانت مهنية أو دينية أو عرقية أو مصلحة بحتة أو ضاغطة أو أكاديمية وبحثية، لتكون حتميات منطقية تترجم حقيقة بلوغ ونضج إرهاصات المجتمع المدني الأميركي، وتجربته المختلفة وبناءه التطوري الإستثنائي، ولتكون بالنتيجة مؤسسات مؤثرة بإستمرارية في صنع القرار السياسي لاسيما الخارجي، خاطيةً مرحلة جديدة لتعريف المجتمع المدني الأميركي بالشؤون الدولية، مؤكدةً عدم إقتصار تأثيرها على القرار السياسي الداخلي فقط بل الخارجي أيضاً، ومستندةً في ذلك إلى الأسس الحقوقية والقانونية التي رسخها كل من الدستور الأميركي والوثائق الرسمية لأجل شرعنة عملها وممارساتها.

وأدت مؤسسات المجتمع المدني الأميركي دوراً كبيراً في صناعة الرأي العام وتعبأته وتوليد قناعات وصور ذهنية قدر ما يحتاجه قرار الحرب على العراق بوصفه قراراً إستراتيجياً، وبدعوى أنه جزء من الإستراتيجية القومية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، إذ وظفت الإدارة الأميركية كل إمكانياتها لإقناع الشعب الأميركي بصواب قرارها وضرورة شن الحرب لتحقيق أغراض إنسانية، عبأت مشاعر وتوجهات الرأي العام الأميركي فتحولت إلى إيمان راسخ بقداصة القرار ومشروعيته.

فالهاجس الأمني جزء مهم من مجموعة أجدات سعت الولايات المتحدة تطبيقها على العراق، لتحقيق غاياتها وموجباتها وتعديل مسار القوة لصالحها في المنطقة، ولقد تأثرت مؤسسات المجتمع المدني وأثرت في قرار الإدارة الأميركية بالحرب على العراق، وكان لهذه الأخرى مرجعياتها العقائدية وارتباطاتها الداخلية والخارجية تناغماً مع حقيقة التنوع والإختلاف والتناقض، التي تعكسها رسيما تضارب المصالح، وما تداعيات قرار الحرب إلا مخرجات لتلك التفاعلات والتأثيرات المتبادلة.

أولاً - أهمية الدراسة :

إن أي دراسة لبحث ما في السياق الأكاديمي لا بد وأن تبدأ بتحديد أهمية الموضوع التي تدعو الباحثين والدارسين وذوي الإختصاص للإهتمام والبحث والتقصي عن الحقائق، وتكمن أهمية الموضوع قيد البحث من كون مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة تعدّ نموذجاً فريداً وإستثنائياً من نوعه لما تتمتع به من خصوصية لم تعد على توليفتها أغلب مؤسسات المجتمعات المدنية الغربية العريقة، فضلاً عن الطبيعة التكوينية للمجتمع الأميركي، التي إنعكست في كفيات تكوّن مؤسسات المجتمع المدني لتصبح ممثلاً حياً وصريحاً وأميناً للإختلافات العرقية وتنوعها وتعددتها القومي والديني، معبراً عن مصالحها بطريقتها الخاصة ومستنداً إلى طبيعة نفوذها ونشاطها وآلياتها المتنوعة والمتفاوتة في التأثير على صانعي القرار السياسي الخارجي، بما يتوافق مع أهدافها وكيوناتها وحقيقة ولائها، ودائرة تأثير نظمها العقائدية الفكرية والإقتصادية والسياسية.

فالولايات المتحدة دولة إستطاعت أن تستثمر عوامل وجودها في زمن قياسي جداً ، وأن توظف النظرية الرأسمالية و(ميكانيزماتها) الليبرالية ، في إنجاح قيام دولة وخلق مجتمع فريد ، لما تتمتع به من قوة إقتصادية وعوامل مكانية وبشرية أفردتها كقوة سادت على نظيراتها في كل المجالات، ورسمت نمطاً خاصاً للسلوك السياسي الخارجي ، الذي أسس منذ بروزه لدور الزعامة الأميركية على العالم وبث القيم الأميركية بين دول العالم ، في ظل نهضة دراماتيكية تفاعلية من الأطر الفكرية والعقائدية.

وبالنظر لتأثيرات قرارات السياسة الخارجية في ظل مجتمع إنساني تسوده العلاقات الدولية بمستوياتها التصاريح والتعاوني ، وأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير بالقرارات السياسية الخارجية لاسيما قرارات الحرب ، فقد تم التركيز بشكل خاص على دور مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة والتأثير بالقرارات السياسية ، ومن ثمّ كيفية التعامل مع قرار الحرب على العراق ، الذي عدته الإدارة الأميركية أحد المحفزات الإستراتيجية لإستمرارية بقائها وضرورة غزوه وتفكيك قوته للسيطرة على مفاتيح الطاقة ، ومن ثم التمهد للسيطرة والتلاعب بموازن الشرق الأوسط ، ومناقضة بعض مؤسسات المجتمع المدني لأهدافها (الدعائية المعلنة) في ظل مساندة قرار الحرب ، أو دعم الحرب ومن ثم كيفية تعامل بعضها مع مخرجات الحرب ، وتغيير الموقف منها بصوت مضطربة ، في ظل جدليات دعم الوحدة المجتمعية الأميركية وتعزيز هيبة الدولة .

ثانياً - إشكالية الدراسة :

يصبح البحث في مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة محل إفتراق وجدل في ضوء إعتقاد بعضهم أن هذه المؤسسات لا تؤثر فقط في صنع القرارات السياسية الداخلية ، بل والقرارات الخارجية منها ، بما في ذلك قرار الحرب ، إذ تؤدي هذه المؤسسات دوراً فاعلاً وضاعطاً على صانع القرار السياسي الخارجي ، فتسعى أحياناً إلى عرقلة صدور قرار ما، أو دعم إستصداره ، وفقاً لمصالحها وقيمها وأجندتها وعقائدها لتسهم بدورها في إدارة الدولة ولكن بصورة غير رسمية ، في حين يعتقد البعض أن دور مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما دورها في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة يكاد يكون معدوماً ويقتصر على السياسة الداخلية دون السياسة الخارجية .

وفي ضوء تضارب الآراء حول ماهية دور هذه المؤسسات وطبيعة تأثيرها ، يمكن صياغة إشكالية الدراسة وفق التساؤلات الآتية :

- 1 - على ماذا ينطوي المجتمع المدني؟ وما العوامل المساهمة والمؤثرة في تصنيف مؤسساته؟ وما أنواعها من حيث التكوين والمجال؟ .. ما السياسة الخارجية وما محدداتها؟ ممّ تتكون مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي؟ وماهي الطبيعة التفاعلية بين تلك المؤسسات؟

- 2 - ما طبيعة وفلسفة السياسة الخارجية الأميركية؟ وماهي المؤسسات الرسمية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي؟ وكيف إستثمرت هذه المؤسسات توظيف عواملها الداخلية كمدعاة للقوة ليس في الداخل فقط، بل في محيطها الإقليمي والدولي من أجل تعضيد مسار السياسة الخارجية الأميركية؟ وكيف مكنها ذلك من التكيف مع المحيط الخارجي والإستفادة من علاقة التأثير المتبادل بين المحددات الخارجية وتكيف البيئتين الإقليمية والدولية؟
- 3 - ما طبيعة وجوهر مؤسسات المجتمع المدني الأميركي؟ وماهي العوامل المؤثرة في تكوينها وتصنيفها؟ ماهي الوسائل التي إعتمدها في التأثير على صانع القرار السياسي الخارجي الأميركي، وكيفيات توظيفها بين النجاح والإخفاق؟
- 4 - ما المقدمات التي إستثمرتها الإدارة الأميركية في تشكيل الخريطة الذهنية لدى الرأي العام الأميركي لخوض الحرب ضد العراق؟ وكيف أثرت في توجهات وردود أفعال مؤسسات المجتمع المدني على صعيد تشخيص النظام في التفكير الإستراتيجي الأميركي، ومن ثم وَقَع أثر القرارات الأممية التي إتخذت ضد العراق في ظل ذلك؟
- 5 - ما حقيقة الموجبات الإستراتيجية التي دفعت الولايات المتحدة لقرار الحرب على العراق عام 2003؟ وكيف إنعكست على دور وسلوكيات مؤسسات المجتمع المدني الأميركي؟
- 6 - وما الخلفيات التي إنطلقت من خلالها في بناء مواقفها؟ وماهي ردود أفعالها وتقييمها لتداعيات تلك الحرب؟

ثالثاً - فرضية الدراسة :

إن السياسة الخارجية لأي دولة بعدها مخرجات لا بد لها من نظام مدخلات، وقد سعت الدول المتقدمة لإيجاد وسائل متعددة، يتم من خلالها دعم توجهات أفرادها، للإسهام في إنضاج نظام مدخلاتها، فأُسست وأسهمت في ولادة مؤسسات المجتمع المدني لتكون الوعاء الذي يضم أكبر عدد من الأفراد، وينظّم أعمالهم ويدعم توجهاتهم الفكرية والثقافية في كافة المجالات السياسة والإجتماعية والإقتصادية.

إن فرضية الدراسة تقوم على بحث وتحليل مدى فاعلية تلك المؤسسات في التأثير السلبي أو الإيجابي على مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي، لأنها لا تؤثر بالسياسة الداخلية للدولة فقط بل الخارجية أيضاً، لاسيما مؤسسات المجتمع المدني الأميركي، ودورها البارز الذي يضفي ويبث ويعكس آثاراً نوعية وديناميكية في دوائر مؤسسات السياسة الخارجية وفي تحديد مسارات تلك المؤسسات لغرض صناعة قرارات مدعومة داخلياً وخارجياً.

وتعد دراسة حالة الحرب على العراق عام 2003 فرضية قائمة على معرفة إتجاه السياسة الخارجية الأميركية، وأثر المقدمات الفكرية والإقتصادية والأمنية في تهيئة المدخلات لقرار الحرب وتدعيم الخريطة الذهنية للمواطن الأميركي وكيفية التعاطي مع تداعيات الحرب كتغذية عكسية لقرار الحرب، للتمكن من برهنة حقيقة التأثير الفعلي على السياسة الخارجية الأميركية أسوةً بالسياسة الداخلية.

رابعاً - هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحديد وإظهار أثر ودور مؤسسات المجتمع المدني وكيفية تفاعلها مع المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صنع القرار السياسي لاسيما في ما يتعلّق بالقرار السياسي الخارجي، إذ إن الولايات المتحدة الأميركية خير نموذج لتنويع وإختلاف تلك المؤسسات مجالاً وتكويناً، وكيفية ممارسة تلك المؤسسات أدواراً متفاوتة المستويات ومؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي، وتهدف الدراسة إلى البحث في آليات الدور المباشر أو غير المباشر للمؤسسات، الذي دفع الولايات المتحدة لإتخاذ قرار الحرب على العراق عام 2003، وما حملته القرار من تبعات وتداعيات تفاعلت معها مؤسسات المجتمع المدني تقييماً وتقويماً.

خامساً - مناهج الدراسة :

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة، أو إشكالية معينة لاسيما في مجالات الدراسات الإنسانية تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصدها، لأن المنهج الطريقة التي توصل الباحث إلى حقيقة ما، ولما كانت تلك الدراسات ومنها الدراسات السياسية تنطوي على التنوع الواسع في مناهج البحث العلمي وأدوات التحليل، بسبب طبيعة الدراسة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث، كون السياسة الخارجية بطبيعتها قضية معقدة ومتشعبة الجوانب والأبعاد، لذلك فقد حرص الباحث في هذه الرسالة على التقيّد بإتباع منهج محدد، نتيجة تعقد الظاهرة السياسية وتشابك مكوناتها وإختلاف عناصرها، الأمر الذي لا يسمح بمنهج واحد ليتناول حيثيات الظاهرة كلها، وإنما عُدّ الإستفادة من مناهج عدة، إعمالاً بإسلوب التكامل المنهجي، الذي كثيراً ما يوصف بالشمول والقائم على إستعمال مناهج علمية عدة، يختص كل واحدٍ منها بدراسة الجزء الذي يتواءم مع مضمونه.

إذ حرصنا على إستعمال **(المنهج التاريخي)** لما يتطلبه من متابعة وتحليل للأحداث والوقائع السياسية، وبما يسمح لخلق تصور معين لشكل ما، له صلة بالمتغيرات والأحداث التي تحكم إطار الظاهرة السياسية، وإن فهم الماضي بأحداثه المختلفة والمضطربة سوف يساعد في الإجابة عن الكثير من الإستفسارات حول موضوع الدراسة، لذا قد إعتدنا هذا المنهج في مفاصل عدة من الرسالة، فالحاجة إلى التحليل المستمر تدعونا إلى إستعمال **(المنهج الوصفي)** الذي لا يمكن الإستغناء عنه عند دراسة السياسة الخارجية، والذي يقوم على مبدأ الإرتباط والتكامل في جملة من العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية وفي دوافع ومواقف الدول وإتجاهات صانع القرار.

وإعتدنا **(منهج التحليل النظمي)** الذي يتأسس على إدراك مفاده أن كل ظاهرة تعبر عن نظام تحليل وتفاعل، يقترن بمدخلات أو مسببات تدفع به إلى الحركة، وتقترن بعمليات تحدد مضمونه في إطار عملية تحويلية وتفاعلية، ومن ثمّ مخرجات كمحصلة تشير إلى مديات النجاح والفشل في تحقيق الأهداف المتوخاة، ونظراً لإختلاف طبيعة وتكوين مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صنع القرار

السياسي الخارجي في النظم السياسية الديمقراطية ، وتباين الأولويات والأدوار وإختلاف العقائد ، فقد إرتأينا إستعمال **(المنهج المقارن)** لفهم وتفسير التباين والتنوع بين تلك المؤسسات ودورها في صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، لاسيما تباين وإختلاف طبيعة الموقف من الحرب على العراق بين مؤسسات مساهمة في صنع القرار أو داعمة وأخرى رافضة ، وبما أن الأولويات والرؤى والعقائد والأفكار والمصالح التي تحكم صنع القرار السياسي الخارجي والسمات الشخصية لصانع القرار ، فضلاً عن جدلية العلاقة بين المصلحة الوطنية والبيئة الخارجية (الاقليمية أو الدولية) وتنوع الإستراتيجيات في كافة المجالات ، فإننا سنلجأ لتوظيف **(المنهج السلوكي)** ، الذي من خلاله نتاح لنا إمكانية دراسة سلوك وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي وأهداف السياسة الخارجية وآليات التأثير المتبادل بين النظام السياسي والبيئة المحيطة التي تحددها مهارة التوظيف بين التكيف والتكيف .

وبالنظر إلى أن جميع العمليات والمداخلات التي تجري ضمن مسرح التفاعلات الداخلية والخارجية ، تحتاج إلى أبنية ومؤسسات قادرة على تحويل المناهج والأطاريح الفكرية إلى إجراءات عملية محدودة الصيغ والأطر ، لذلك يتطلب البحث إعتقاد **(المنهج التفكيكي)** (*) القائم على تفكيك الأفكار والبنى الفكرية والعقائدية ، للوصول إلى حقيقة مضمونها ، وتبيان زيفها من حقيقتها ، من أجل تحليل وتفكيك الأسس التي قامت عليها تلك الأبنية ، وتحديد ماهية الأطر وطبيعة المناهج ، والطروحات الفكرية، ومدى فاعليتها في إيجاد الصيغ الكفيلة بإتخاذ الإجراءات العملية وفي صناعة القرارات الإستراتيجية .

سادساً - هيكلية الدراسة :

في ضوء الإشكالية التي تنطلق منها الرسالة والفرضية العلمية التي نريد البرهنة عليها ، أصبح لزاماً أن نعمل إلى صياغة هيكل الرسالة ، بالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث وتنسيقه بغية الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة ، وقد تطلب تقسيم الدراسة على فصل تمهيدي كإطار مفاهيمي ، وثلاثة فصول تتمحور حولها الدراسة ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والإستنتاجات وكما مبين في الآتي: إذ يتناول **الفصل التمهيدي** الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة الخارجية ، ويشتمل على مبحثين : فالمبحث الأول يبحث في ماهية المجتمع المدني وتصنيفاته وتنوعته ، ويتناول المبحث الثاني ماهية السياسة الخارجية ومحدداتها ومؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي.

(*) **المنهج التفكيكي** : تعبر التفكيكية عن حركة ما بعد حداثة تحاول أن تهز الأسس الميتافيزيقية والإفتراضية المطلقة للفلسفة والحضارة الإنسانيين وترسيخ (اللايقين الإختياري) في التعامل مع المفاهيم والوقائع من أجل كسب معرفة وبحث أكثر ، وتعود فكرة وفلسفة هذا المنهج إلى الفيلسوف الفرنسي "جاك دريدا" ، يراد منه دراسة وتحليل الظاهرة الإجتماعية وتفكيك جميع أطرها وبنائها بعيداً عن الميتافيزيقيا والإفتراض ، بل التعامل من خلال الواقع ومن أجل الفهم الحقيقي لمكانة الفرد والمجتمع في العالم ، والإبتعاد عن النمطية في تفسير الظواهر وتحليل جوانبها الأخلاقية والسياسية والإجتماعية ، فهو منهج شامل يحاول إعادة قراءة وتحليل نقديين شاملين للوصول إلى النتائج والأسباب الحقيقية ، ففي حقيقته الدلالية العميقة يهدف إلى تفكيك الخطابات والنظم الفكرية والظواهر الإجتماعية وإعادة النظر إليها وفقاً لعناصرها التي تحتويها ، ومن ثمّ الإستغراق في تحليلها لكشف مواطن الإشكاليات الأساسية المخفية داخلها ، أي إنه يستلزم الإلتفاف إلى الداخل غير المرئي للظاهرة والإنفصال عن مضمونها العام إلى الخاص وصولاً للإلتحام مع غير المرئي لأثرها الحقيقي .

وسيشتمل **الفصل الأول** : على المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية الأميركية وديناميكية استثمار العوامل الداخلية والخارجية ، التي ميّزت الولايات المتحدة عن غيرها من الدول ، ويتضمن ثلاثة مباحث : فالمبحث الأول يبحث في ماهية السياسة الخارجية الأميركية بما تنطوي عليه من تعريف وأهداف وخصائص وتوجهات متخذة مساراً واحداً ومطوراً لأدواتها باستمرار ، وكذلك المؤسسات الرسمية وديناميكية التفاعل فيما بينها في صنع القرار السياسي الخارجي ، أما المبحث الثاني فيتناول توظيف العوامل الداخلية في مسارات السياسة الخارجية الأميركية ، مما يتطلب تحليل دراسة تلك العوامل ومن ثمّ كيفية توظيفها ، والمبحث الثالث سيُعنى بتكييف السياسة الخارجية الأميركية للبيئة الخارجية وكيفية تعاملها مع النسقين الإقليمي والدولي وتفاعلاتهما تآثراً وتأثيراً .

أما **الفصل الثاني** : فسيتطرق إلى مؤسسات المجتمع المدني ومدى فاعليتها في السياسة الخارجية الأميركية ، ويشتمل على ثلاثة مباحث : يتناول الأول ماهية وطبيعة مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي والعوامل المؤثرة في تكوينها وتنوعيتها ، أما المبحث الثاني فسوف يُعنى بتحليل وسائل تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي في صنع القرار السياسي الخارجي ، والمبحث الثالث سيعبر عن عملية تفاعلية معقدة من حيث توظيف مؤسسات المجتمع المدني في نظام المدخلات لمؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ، للتمكّن من معرفة مسبباته وآلياته وتبرير حدود نشاطها وتأثيرها المرتبطة طردياً بنتيجة مخرجات صانع القرار .

وسيختص **الفصل الثالث** : بدراسة الحالة ، إذ يُعنى بدور مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي في صناعة قرار الحرب على العراق عام (2003) متضمناً ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول سيبحث أثر المقدمات في اتجاهات المجتمع المدني الأمريكي من الحرب على العراق عام (2003) ، وكيف تمكّنت الإدارة الأميركية من صياغة الخريطة الذهنية للرأي العام الأمريكي ومؤسسات المجتمع المدني كخطوط أولية تصورية عن طبيعة النظام العراقي ، وتحليل أثر انعكاس القرارات الأمنية المتخذة ضد العراق على مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي ، أما المبحث الثاني فسيعنى بموجبات قرار الحرب على العراق عام 2003 الفكرية والإقتصادية والأمنية المترسخة في التفكير الأمريكي وأثرها على مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي ، والمبحث الثالث سيستعرض تباعاً مستويات دعم مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي للحرب على العراق بشكل متفاوت ، بين دعم للقرار ودعم للحرب ، وبين تغير اتجاهات هذه المؤسسات عند تقييم تداعيات الحرب على العراق وقد خلصت الرسالة بجزئها الأخير إلى خاتمة وجملّة من الإستنتاجات .

سابعاً - الدراسات السابقة :

من خلال عملية البحث تبين لنا بأن هنالك ندرة في البحوث التي تناولت ظاهرة دراستنا على المستويين العربي والأجنبي ، وأغلب الدراسات لم تتناول إلا جزئيات من تلك الظاهرة ، لاسيما حصر بعضها لدور مؤسسات المجتمع المدني على السياسة الداخلية ، ومن تلك الدراسات :

1- نصر محمد علي ، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية . ط1 .
(بابل : المركز الثقافي للطباعة والنشر . 2014) .

تناول الدكتور (نصر محمد علي) في كتابه الموسوم المذكور آنفاً تأثيرات جماعات الضغط والمصالح في كافة مفاصل السياسة العامة الأميركية بما في ذلك السياسة الخارجية ، وقد ركز على تصنيفاتها ودورها وطبيعة فاعليتها في أدائها التأثيري على السياسة العامة الأميركية ، والعوامل المؤثرة فيها ، فضلاً عن علاقات التأثير المتبادل مع القوى الرسمية وغير الرسمية.

وقد ركز على السياسات الداخلية أكثر من السياسة الخارجية ، وكان هنالك بعض التعميم في التعامل مع تصنيف وفاعلية جماعات الضغط والمصالح ، في حين تناولنا في بحثنا خصوصيات تلك المؤسسات أو الجماعات بشكل أعمق وفككنا مرجعياتها لفهم العقائد التي تنطلق من خلالها ، فقد تعاملنا مع جماعات المصالح وجماعات الضغط والأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات أخرى على أنها جزء من مؤسسات المجتمع المدني ، وهي مؤسسات مسجلة في سجلات الدولة ولها تنظيماتها المعروفة ، ولا يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على السياسة الداخلية ، إذ أنها تسهم بشكل مؤثر في القرار السياسي الخارجي ، لاسيما قرار الحرب .

2- داود مراد حسين الداودي ، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية . ط1 .
(السليمانية : منشورات ماركيربت . 2013) .

تناول الدكتور (داود مراد) المشاركة السياسية للمؤسسات الرسمية الأميركية وكذلك مشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في الشؤون الخارجية بوصف هذين الأخيرين كمتغيرات فاعلة في صنع السياسة الخارجية الأميركية ، مؤكداً على دور الرأي العام وكيفية تشكيله إزاء التعامل مع الشؤون الخارجية الأميركية ، وطبيعة العوامل المؤثرة في مشاركة المجتمع الأميركي برسم السياسة الخارجية ، وكيفية خلق المزاج العام والتعامل معه ، كما تناول الأزمات التي يتعرض لها المجتمع والنظام السياسي الأميركي ، وتأثير ذلك على تكييف الأطر الدستورية والسياسية على السياسة الخارجية الأميركية .

رغم تأكيد الكتاب على أهمية المشاركة السياسية إلا أنه إختصر الدور على فئات معينة من مؤسسات المجتمع المدني الأميركي ، وركز على التعميم ، دون إعطاء المساحة الكافية لبيان دور تلك المؤسسات في صنع القرار السياسي الخارجي ، في الوقت الذي نؤكد فيه من خلال بحثنا على أهمية التنوع والعوامل المؤثرة في تصنيف تلك المؤسسات التي شكلت بالنتيجة وميزت نوعية أهدافها ، التي إنعكست في دورها بالمشاركة السياسية لصنع القرار السياسي الخارجي ، دون حصر تلك العلاقات والتفاعلات بين نوع واحد من المؤسسات وبين الرأي العام .